طبق الاصل

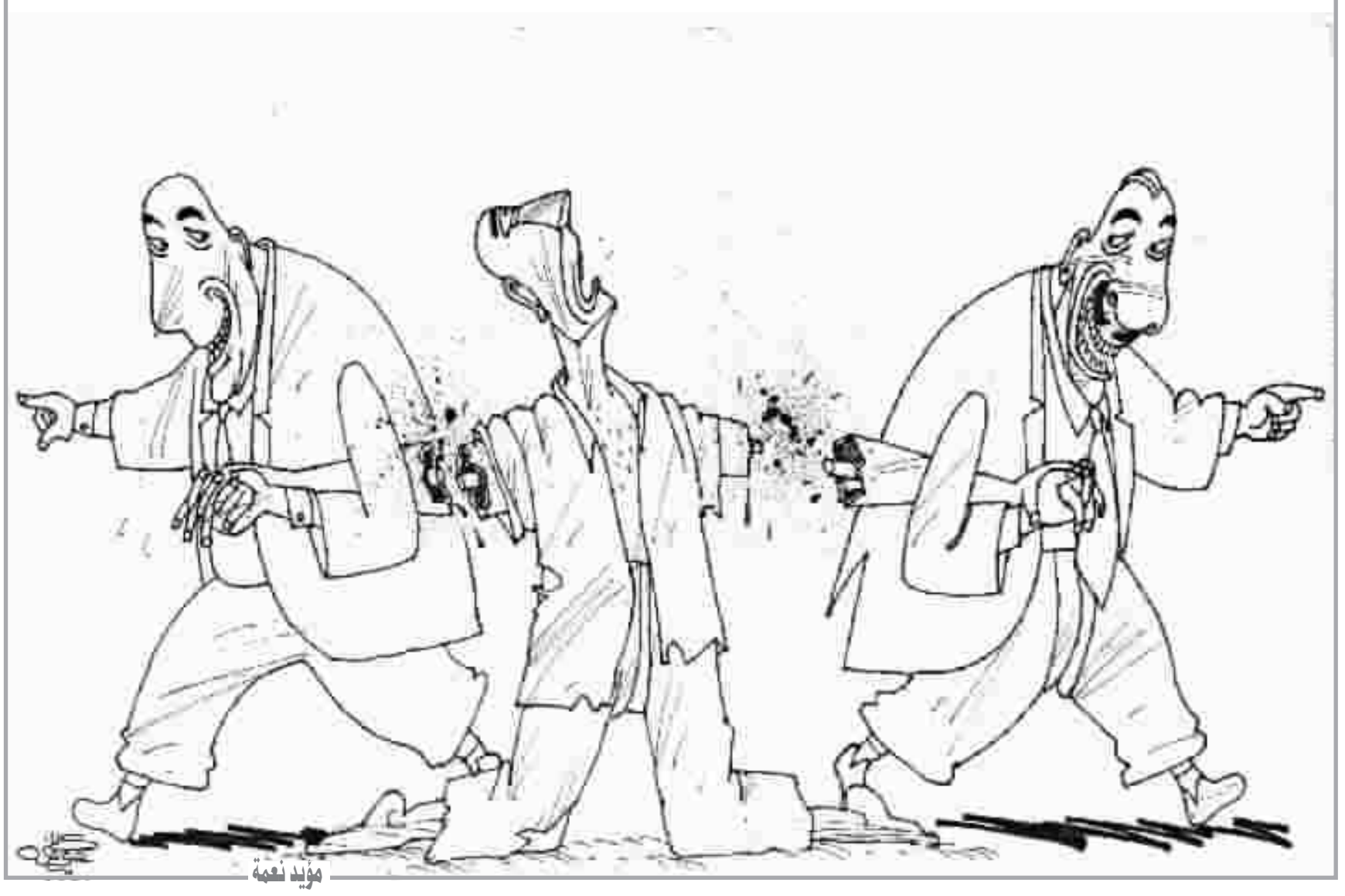

مؤيد نعمة

الاحتلال الديمقراطي

*بقلم : نيفي غوردن

ان اسرائيل هي المفتاح الرئيس لفهم ستراتيجية بوش في العراق ، ليس لانها مارست نفوذها في عملية صنع القرار الذي ادى في النهاية إلى حرب الخليج الثانية ، بل لان الادارة الاميركية الحالية قد تبنت نموذج "الاحتلال الديمقراطي" الذي طبقته اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الاولى في كانون الاول عام ١٩٨٧، كان على اسرائيل نشر اعداد كبيرة من قواتها المسلحة مدعومة بالدبابات والمركبات المصفحة للابقاء على الاحتلال . وهو بالضبط ما تفعله الولايات المتحدة الآن في العراق - وهذا ما حول الاحتلال الاسرائيلي من مغامرة مربحة اقتصادياً إلى عبء مالي كبير، مما دفع باسرائيل إلى الخروج بفكرة بسيطة تتضمن نقل مسؤولية السكان بينما تواصل هيمنتها وسيطرتها على المصادر الطبيعية وهي الارض والمياه.

بعد سلسلة من المفاوضات، أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي كيان تبنى بمحض ارادته دور أدارة الحياة اليومية للسكان في المناطق المحتلة، بينما ابقت اسرائيل سيطرتها على أكثر من ٨٠٪ من الارض. وخلال بضعة اشهر كانت المؤسسات المدنية اللازمة لإدارة شؤون السكان في مجالات مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي قد انتقلت من اسرائيل إلى ايدي السلطة الجديدة ، التي منحت ايضاً، سيادة محدودة. وهكذا، ومن دون التخلي عن حقها في ادارة الضفة الغربية وغزة، نقلت اسرائيل مسؤولية الاهالي إلى "مقاول ثانوي" هو السلطة الفلسطينية، وبهذه الطريقة خفضت تكاليف الاحتلال بصورة مثيرة.

اجريت الانتخابات الديمقراطية في الأراضي المحتلة في كانون الثاني عام ١٩٩٦، وكانت حاسمة في إضفاء بعض الشرعية على السلطة الفلسطينية . ومع ان السلطة الفلسطينية لم تنفذ جميع الرغبات الاسرائيلية بل انها في مرات عديدة اصبحت كياناً متمرداً الا ان ذلك كان له تأثير ضئيل على الاهداف الاسرائيلية الاساسية.

ان الاحتلال الاسرائيلي يعد أمراً مهماً لفهم الاوضاع في العراق ويعود ذلك الى سببين اساسيين:

السبب الاول: ان الولايات المتحدة خلقت فاصلاً بين السكان الخاضعين للاحتلال وبين مصادر ثرواتهم، وهذا ما فعلته اسرائيل.

ان فكرة ادارة الرئيس بوش تقوم على السماح للعراقيين بادارة شؤونهم بانفسهم بطريقة تخفض تكاليف الاحتلال، وفي الوقت عينه تواصل سيطرتها على حقول النفط الغنية. السؤال المهم الآن هو أي من المؤسسات الاميركية ستحقق ارباحاً أكثر من الزيادة المتوقعة في انتاج النفط العراقي من ٢,١ مليون برميل في اليوم إلى ٦ ملايين برميل في اليوم؟

السبب الثاني: مع ان اسرائيل لم تكن الدولة الاولى التي قامت باجراء انتخابات ديمقراطية في مناطق محتلة، الا انها السلطة الاولى التي اعادت تطبيق هذه الممارسة في العصر ما بعد . الاستعماري من اجل شرعنة استمرار الاحتلال. ان ادارة الرئيس بوش وجدت هذه الستراتيجية مفيدة لانها تتلاءم تماماً مع الحديث المتواصل عن "نشر الحرية" في الشرق الاوسط. وطالما انه ليس بالامكان تشجيع الحرية واقامة حكومة دمى في الوقت عينه، كان بوش مصراً على اجراء الانتخابات. النقطة الحاسمة في الامر هي ان الهدف من هذه الانتخابات ليس نقل السلطة إلى الشعب العراقي ، بل شرعنة السيطرة الاميركية في المنطقة.

بالتالي فان النقاش الدائر حالياً في اوساط الليبراليين -بشأن ان كانت الانتخابات في العراق تشكل عملية ديمقراطية عادلة ، - في الواقع لا صلة له بالمسالة الرئيسة. وحتى ان كان جيمي كارتر نفسه قد صادق على الانتخابات فان الشعب العراقي لن تكون له الكلمة النهائية بشأن وجود قوات اجنبية على اراضيه. وبعد كل ما قيل، وبعد كل ما جرى فان "الحكومة الديمقراطية " الجديدة في العراق قد شكلت فقط لإدارة شؤون الناس وبالتالي فان النخب الاقتصادية لسلطة الاحتلال هي التي ستتمتع بالغنيمة.

ترجمة : زهير رضوان
عن:www.counter punch.org

* الكاتب هو استاذ العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في تل أبيب.وهو الآن باحث زائر في مركز حقوق الإنسان ومركز دراسات الشرق الادنى في جامعة كاليفورنيا. سيصدر له كتاب بعنوان "من التهميش إلى العولمة" في الشهر القادم.

رامسفيلد و الجنرالات

بقلم : ديفيد إغناتيوس

في وقت ما من هذا الصيف سيختار الرئيس بوش رئيسا لهيئة الاركان المشتركة لقيادة الجيش الأمريكي (JCS)المتورط بحرب في العراق. عندما تسأل ضباط الجيش حول من ينبغي ان يحصل على المنصب، فان اول شيء يقوله العديد هو ان الجيش بحاجة الى شخص ما قادر على الوقوف بوجه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

ان التوتر بين رامسفيلد و اصحاب الزي العسكري كان سرا مكشوفا في واشنطن خلال السنوات الاربع الماضية. و تعقد الوضع اكثر بسبب الحرب على العراق، و لكن الامر بدأ تقريبا في اللحظة التي تسلم فيها رامسفيلد منصبه في البنتاغون. عكس التذمر حول قيادته جزئيا مقاومة العسكر للتغيير وترددهم في تحدي قائد مدني لامع و لكنه عنيد. و لكن في العراق، دفع رامسفيلد بالوظائف-وخصوصا الجيش- الى حد الانهيار. ان العسكر على حق من ان الرئيس القادم لهيئة الاركان المشتركة يجب ان يكون شخص ما قادرا على المجابهة. ان عملية اختيار رئيس هيئة الاركان القادم هي و احدة من قضايا واشنطن السياسية السرية التي لا يعرف عنها الناس الا بعد حسم الامر. و بسبب وجود الكثير من المراهنات حول قرار هذا العام، فان هنا استمارة ترشيح (JCS)، استنادا الى ضباط في الخدمة و متقاعدين و موظفين في البنتاغون:

لتقييم صعوبة المنصب، فكر بلغة الشخص عندما يعقد رامسفيلد مؤتمرا صحفيا مع الرئيس الحالي، الجنرال الطيار ريجارد مايرز. فرامسفيلد مزعج، غير محترم، و فج. اما مايرز فهو لائق، مستقيم، محترم. ربما هذا هو ما ينبغي ان يكون عليه، ولكن البعض من الجيش يقولون بان السيد مايرز قد ذهب بمراعاة اللياقة الى ابعد مما ينبغي. يعترض اصدقاؤه بقولهم ان العمل مع رامسفيلد ليس سهلا و بان مايرز حاول، بهدوء و من خلف الكواليس، ان يتحدى وزير الدفاع. كان العراق يشكل محنة دقيقة بالنسبة الى مايرز- عليه ان يساند سياسة الرئيس علنا في الوقت الذي يتحدى فيه ايضا المدنيين سرا. يعتقد النقاد بان مايرز قد كان مخطئا بعض الاحيان في ان يبدو مساندا اكثر مما ينبغي ، كما في تصريحات ادلى بها في نيسان ٢٠٠٤ لدى زيارته للعراق. فقد انفجر التمرد بعنف حتى انه كانت هنالك خطط طوارئ لإخلاء المنطقة الخضراء . و لكن مايرز قال بدمائة ان القتال الشديد " علامة على النجاح الذي نحققه في العراق"، ان المرشح الابرز لخلافة مايرز هو نائبا الرئيس الحالي جنرال البحرية بيتر بيس. لقد خدم نائباً لمايرز منذ تشرين الاول ٢٠٠١ وهو صورة لرجل البحرية الصلب. يقول مؤيدوه بأنه بعد اربع سنوات من التعامل مع البيت الابيض و موظفي البنتاغون ، فان لديه مهارات فريدة، خصوصا في العمل في امور ذات ابعاد سياسية عسكرية. ان ما يقلل من شان بيس هو أنه واقع تحت تأثير رامسفيلد. انهم يشكون من انه سوف يحجم عن الصراحة في بعض الاحيان في اجتماعات مع الوزير و يتجنب انتقاده و جها لوجه.

يعتقد بعض المراقبين بان رامسفيلد قد قرر فعلا ان يوصي ببيس ، و انه من المحتمل ان يختار ادميرال البحرية ادموند جيامباستيناي نائباً لبيس. ان جيامباستناي من كبار الخبراء العسكريين في المجال المفضل لدى رامسفيلد المستند الى التقنية المتطورة. قد يسهم الفريق المكون من بيس-جيامباستيناي في تنفيذ إستراتيجية رامسفيلد و لكن على حساب استمرار التذمر في دهاليز البنتاغون.

ان مرشح البحرية الاخر هو الجنرال جيمس جونس، الذي يشغل حاليا منصب منسق الناتو. انه ذكي و متطور. يقال بأنه كان مرشحا لرئاسة هيئة الاركان في الجولة الاخيرة ولكنه عبر عن عدم رغبته في تولي المنصب، كما انه كان من ضمن القائمة التي كانت تضم القليل من المرشحين لتولي منصب مدير الاجهزة الامنية. ان جونز ليس من النوع الذي يمكن ان يساق من قبل أي كان، ولكن المراقبين يتساءلون ان كان يمتلك المزاج الذي يمكنه من العمل مع رامسفيلد و بوش.

اما المرشح الثالث الذي تردد ذكر اسمه مرارا فهو الجنرال جون ابي زيد، قائد قوات المنطقة الوسطى. وهو ربما يكون اقوى المفكرين الاستراتيجيين في الجيش. يقال بان رامسفيلد كان جاهزا لتعيينه رئيساً لهيئة الاركان في ٢٠٠٣ و لكنه فضل ان يكون ابي زيد في الميدان. انه صلب، ذكي و صريح، و يقال بأنه تحدى رامسفيلد بهدوء و لكن بشكل فعال، في الماضي.

عندما يفكر بوش باختيار قائد هيئة الاركان المقبل، ربما سيتذكر تلميحاً غير عادي من سلف مايرز، الجنرال هوك شلتون، الذي طلب من القادة قراءة كتاب عنوانه" اهمال الواجب" . كان موضوعه هو كيفية فشل رئيس هيئة الاركان المشتركة في الوقوف بوجه وزير الدفاع روبرت ماكنامارا بشكل مناسب اثناء حرب فيتنام. تطلب الامر مرور عقود من الزمن لكي يتمكن الجيش من ان يتخلص تماما من فيتنام؛ و هذا تاريخ يجب على رئيس هيئة الاركان المشتركة إلا يكرره.

لن يكون رامسفيلد وزيرا الى الابد، ولكن رئيس لهيئة الاركان المشتركة يستطيع ان يواجهه هو القائد العسكري المناسب لمرحلة ما بعد رامسفيلد.

ترجمة: فاروق السعد
عن :الواشنطن بوست

نساء يصفن ديمقراطية الشرق الاوسط

مع الانتخابات في الاراضي الفلسطينية وآمال العراقيين في بداية هذه السنة ، فتحت ابواب الانتخابات في مصر ، ان العملية الديمقراطية في طور الانفتاح في الشرق الاوسط ، وان قرع الطبول للاصلاح السياسي بدأ يتردد صداه من قبل النساء المسلمات اللواتي بدأن بلعب دور خطير في صياغة الدستور لهذه العملية السياسية.

ان السياسيين والعلماء والمؤسسات غير الحكومية اتفقت على الاصلاح المجتمعي، والديمقراطية سوف تحسن من وضع المرأة في الشرق الاوسط، ولكنهم افتقدوا النقطة حيوية، ان النساء هن اللواتي يقدن التطلع الديمقراطي في العالم العربي.

نحن الان في بداية انتقال في المواقف والسلوك مثل مقاومة المرأة لاخذ حقوقها الفردية في المجتمعات التقليدية، فلقد طالبوا بالتغيير في عدة مناطق، وناقشوا مسائل شخصية مثل الطلاق، ووصاية الاطفال، وحتى الحقوق الاقتصادية هي ايضاً من ضمن الاجندة، كذلك الحملات ضد "قاتلي الشرف" .

هذا التقدم يشكل جزءاً اساساً من الثورة الديمقراطية المخفية في الشرق الاوسط، ان الاصلاحات السياسية خطرة نوعاً ما لسببين:

الاول، هو برنامج التطور للامم المتحدة الذي سوف يلخص في تقرير هذا الاسبوع، والديمقراطية العالمية، هي نقطة اساسية للاقتصاد وتطور المجتمع، اذا استمرت الامم باقصاء المراة عن الاتجاه العام الاقتصادي فمعنى ذلك ان المجتمع يتخلى عن النمو الاقتصادي الذي تستطيع المراة ان تنعشه.

والثاني، ان المراة لها الكثير لتقدمه في مناقشات السياسيين، ان الحديث السياسي يكون اضعف في المجتمعات حين تكون المرأة مواطنة صامتة.

ان الدلائل على فوز المرأة اساساً هو حق سياسي في اغلب الدول العربية وليس من الصعب ايجاده ، ففي الكويت والسعودية تكافح المراة من اجل الحق في التصويت، وفي العربية السعودية وضحت بعض النساء استعدادهن للترشيح لانتخابات المجلس البلدي، والنساء في الاراضي الفلسطينية قد بدأن رحلتهن الديمقراطية ايضاً، حيث ان النصف من ٦٦٪ من الناخبين المسجلين الذين صوتوا للانتخابات الرئاسية في غزة وفي الضفة الغربية كان من النساء.

وفي اليمن ومصر كانت هناك مطاليب بشمل النساء في العملية السياسية من خلال العمل بنظام الحصص، ان هذا النظام هو عبارة عن اجراء مؤقت لاحتياج النساء الى قاعدة تتمثل في استحقاقهن، ليس حسابياً ولكن ادراكاً حسياً للحاجة في التغيير التي تعد خطوة مهمة للتطلع الى الامام.

وفي المغرب، ثبتت النساء قاعدة اساسية في القانون العائلي، وايضاً في مصر فازت اخيراً بحقها في استعمال اختبار الـ DNA لتثبت ان زوجها السابق هو والد طفلها الحقيقي.

وقد وجدت اشارت مشجعة من خلال زياراتي المتكررة للقاهرة. وفي السعودية العربية علمت ان المرأة السعودية سوف تكون قادرة على التطبيق لتقود مرخصة بشيء هو نوع ما تحت رعاية سياسة التمييز ، في حين كانت النسوة غير قادارت على القيام بها سابقا.

ان الاصلاح القانوني خطوة ضرورية ومهمة للاخذ بقائمة التغييرات ، لكن بعض قضايا النساء لا تستطيع ان تحل خلال العملية التشريعية فمثلاً ان حصانة القانون والمجتمع لـ (قتلة الشرف) ما تزال قائمة في سوريا والاردن.

ان التمثيل السياسي النسوي ليس قضاءاً فعلياً لهذه الممارسات ولكنها ستصبح غير قابلة للجدل حين يكون للمرأة حق كنظيرها الرجل، انا آمل ان هذه الممارسات لن يسمح بها في اي بلد في العالم، ولكن هناك بعض الاشارات المشجعة من ان (لا سلام من دون حملة عدالة) فانطلاقاً من مصر ومروراً بنايروبي وجيبوتي يبدو ان هذه المواقف لتلك الممارسات قد تغيرت.

الزخم هو مفتاح تدرج التغييرات، فعلى كل الامم ان تسعى لدعم الباحثين عن الاصلاح، ان المبادرة الاخيرة من قبل الولايات المتحدة للمساعدة على صنع شبكة اتصال بين نساء الشرق الاوسط، حتى تستطيع النسوة التعلم بعضهن من البعض حركة ايجابية، ان المعنى الكبير لعملية برشلونة في امم اوربا تبني مشاركة ستراتيجية صحيحة لعبور المنطقة، وسوف تنفع التطور التزاماً كبيراً ، والمزيد من التركيز على المبادرات من الممثلين غير الحكوميين في اوربا ومن العامة. ان النساء العربيات يحتجن الى الدعم من الخارج لتشجيعهن على المطالبة اكثر بمناقشة القضايا المهمة العامة.

في اواخر هذا الاسبوع كانت القيادة الانثوية في الاعمال والسياسة واضحة، ان الوفود العربية سوف تلتقي في بروكسل تحت رعاية "المنتدى الدولي للنساء العربيات" لمناقشة الحقوق الاقتصادية.

ان اقامة مثل هذه المنتديات هو نوع من التقدم في الادراك الحسي الديمقراطي ومشاركة المعرفة والموضوعات في المستقبل.

نحن كلنا مسؤولون عن مساعدة المراة في كل انحاء العالم، انا اتذكر كم كان مفيداً نضال النساء في ايطاليا بطلب الحقوق والمساواة الانسانية حيث كانت المراة في ايطاليا تتلقى الدعم من المرأة في الدول الاخرى،مثل اوربا التي كانت متقدمة بشكل اكبر في المعركة نفسها. حيث كانت النساء محرومات من حقوقهن، ومن التصويت، ومن التعليم او المساواة الاسانية، كانت المجموعة الدولية تؤيد مساعي للتشجيع ولكن بكلمات فارغة، بدلاً من الدعم بمصادر وطرق للتوحد والارتباط واقامة الحملات، يجب ان يكون هناك منتدى دولي للافكار التي تعطي الصوت للغة الحرية والحقوق الاساسية ، ومن خلال هذه الحقوق والحرية يأتي الاستقرار.

بسلام لكن بثبات، ستنشر المرأة الديمقراطية في الشرق الاوسط

عن: الفاينانشال تايمز
ترجمة: زينب حميد